الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

محاضرات في مقياس:

ندوة التكامل الاقتصادي الإقليمي

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص "مالية وتجارة دولية"

الجزء الأول

إعداد

د. جديدي سميحة

قسم العلوم التجارية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

الفهرس الجزء الأول

الصفحة

المحاضرة الأولى

نموذج "بيلا بالاسا" للتكامل الاقتصادي الاقليمي

1. تعريف التكامل الاقتصادي الاقليمي 03
2. مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي 03
   2. 1. منطقة التجارة التفضيلية 04
   2. 2. منطقة التجارة الحرة 05
   3.2. الاتحاد الجمركي 05
   4.2. السوق المشتركة 06
   5.2. الاتحاد الاقتصادي 06
   6.2. الاتحاد النقدي 07

المحاضرة الثانية

تدابير "تيسير التجارة" وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي الإقليمي

1. تعريف "تيسير التجارة" 08
2. أهمية "تيسير التجارة" 09
3. مبادئ "تيسير التجارة" 09
   3. 1. الشفافية 10
   3. 2. التبسيط 10
   3. 3. التناسق 10
   3. 4. توحيد المعايير 10
4. "تيسير التجارة" منظور "سلسلة الإمداد" 10
5. تنفيذ تدابير "تيسير التجارة" 11
6. مؤشرات قياس "تيسير التجارة" 12

المحاضرة الثالثة

" سلاسل القيمة العالمية " والتكامل الإقليمي

1. البناء المفاهيمي لسلاسل القيمة العالمية 15
2. منحنى "الابتسامة" 17
3. الروابط الإقليمية و"سلاسل القيمة العالمية" 19

المحاضرة الأولى:
نموذج "بيلا بالاسا" للتكامل الاقتصادي الاقليمي

1- تعريف التكامل الاقتصادي الاقليمي

يرى الاقتصادي **"بيلا بلاسا"** أحد أشهر رواد التنظير لـــ "التكامل الاقتصادي الإقليمي"، أن "التكامل" يتمحور بين كونه **عملية وحالة**.

أما بوصــفه **عملية** فإنه من هذا المنظور يتضــمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة؛ وإذا تم النظر إلى "التكامل" بوصفه **حالة** فإنه في الإمكان القول بأنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.

كما وقد أشــار "بلاســا" إلى أن "التكامل الإقليمي" ليس بالضــرورة أن يكون بين عدد قليل من الدول أو يكون بالمعنى الجغرافي، فجوهر "التكامل" عنده هو القضــاء على كل أشــكال التميز بين اقتصاديات الدول الأعضاء، ورغم ذلك فقد عاد "بلاسا" وأشار إلى أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضــاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه وفي هذا الصــدد نجده يقول: " التكامل بين بلدان متجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود القومية ويمكن القول بأن الإقليمية والقرب الجغرافي قد تعزز من فرص التكامل.

2- مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي:

يعتبر النموذج الذي وضــعه "بيلا بالاســا" من أبرز المســاهمات العلمية في التنظير لظاهرة "التكتل الاقتصــادي الإقليمي "وتطبيقه، حيث يرى أن "التكامل الإقليمي" هو عملية اقتصــادية واجتماعية وسياسية ...الخ متداخلة تقع ضمن تسلسل زمني عبر خمس مراحل، هي:

- **أولاً. منطقة التجارة الحرة:** والتي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود الجمركية والضــريبية والكمية بين الدول المشــاركة فيها، مع احتفاظ كل دولة بقيودها تجاه الدول غير المشــاركة في المنطقة.
- **ثانياً. الاتحاد الجمركي:** بعد اســتكمال إنشــاء "منطقة التجارة الحرة"، تلجأ الدول الأعضاء إلى تعزيز منطقتها بتوحيد القيود تجاه الدول غير المشاركة في المنطقة.
- **ثالثاً. الســوق المشــتركة:** والتي يأتي اســتحداثها كمرحلة موالية بعد إنشــاء "الاتحاد الجمركي" بفتح الحدود المشتركة أمام تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.
- **رابعاً. الاتحاد الاقتصــادي:** ويعتبر مرحلة متقدمة نســبياً مع التعاون المشــترك، ويتم الاتفاق على تأسيسه كاستكمال لمرحلة "السوق المشتركة" بتوحيد السياسة الاقتصادية العامة للدول محل الاتحاد، وإنشاء هياكل إدارية ومؤسساتية فوق قومية ومشتركة تسير وتنظم الاتحاد.

- **خامســاً. الاتحاد النقدي:** ويمثل ذروة مشــروع التكامل وآخر مرحلة منه وذلك باعتماد الدول الأعضاء لعملة موحدة، وإنشاء بنك مركزي واحتياطي نقدي مشترك...الخ.

وتجدر الإشــارة، إلى أنه وقبل ذلك، هناك من يدرج كمرحلة تمهيدية تتعلق **باتفاقيات التجارة التفضــيلية**، وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن يتم الاتفاق على إلغاء نظام الحصــص مع الإبقاء على الرســوم التعريفية، أو الاتفاق على منح امتيازات وتفضــيلات جمركية متبادلة؛ ومن أمثلة على ذلك النظام التفضــيلي بين دول الكومنويلث البريطاني الذي أنشــئ عام 1936 بين بريطانيا ومستعمراتها.

الشكل 1: مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي وفق نموذج بيلا بالاسا

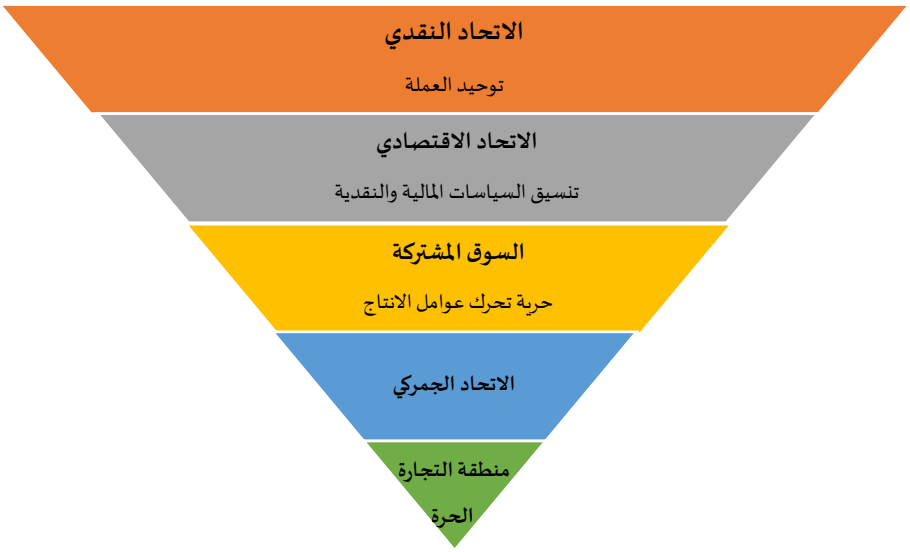

المصدر: من إعداد الباحث

وفيما يلي تفصيل لكل مرحلة من المراحل أعلاه:

2.1. منطقة التجارة التفضيلية:

من أجل تنشــيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة "منطقة تجارة تفضــيلية"، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية ســواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، أو بصيغة أخرى اتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية، ســواء تجارة الســلع أو الخدمات، مثل خفض معدلات التعريفة الجمركية أو إلغاء نظام الحصص ... إلخ. من أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على صادرات الدول النامية إليها، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كليةً.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص
- يعتبر نظام التجارة التفضيلي أقل صور التكامل الاقتصادي؛ أو هو المرحلة الأولى منه.

2. 2. منطقة التجارة الحرة:

تمثل "منطقة التجارة الحرة" أولى مراحل التكامل الاقتصادي الرسمية في وجهة نظر "بيلا بلاسا"، وغالبا ما يقتصر قيامها على التجارة في منتجات زراعية معينة، أو صناعية أو غيرها، وتتسم بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تحركا ت السلع بين الدول الأطراف فيها بشكل تدريجي، وتكون هذه الإزالة أو الإلغاء وفق إطار زمني متفق عليه من طرف الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل بلد بتعريفته الجمركية، وصرامة القيود التجارية الخاصة به إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء.

ولا يشترط في الاتفاقيات المبرمة لإقامة المناطق التجارية الحرة، قيام الدول الأعضاء في هذه المناطق، بتعديل اتفاقياتها التجارية المبرمة بينها وبين الدول غير الأعضاء وهكذا تتمتع صادرات كل دولة، في منطقة التجارة الحرة، بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ومن أبرز صور المناطق الحرة، منطقة التجارة الحرة الأوربية.

ومن ثم يمكن تعريف "منطقة التجارة الحرة" كالتالي: هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبة تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقي ق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وزيادة حجم التجارة بين دول المنطقة.

3.2. الاتحاد الجمركي:

يتشابه "الاتحاد الجمركي" مع "منطقة التجارة الحرة" في انعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بين الأعضاء، إلا أنه يلزم أعضاءه بوضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية دول. وهناك بعض المشاكل التي تواجه وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول الأعضاء في الإتحاد مع دول العالم الأخرى تتمثل في:

- معدل التعريفة وكيفية حسابه؛

- صعوبة التبويب السلعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لاختلاف التبويب في كل دولة من دول الإتحاد؛
- مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل: إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.

4.2. السوق المشتركة:

في هذا الشكل يقضى على قدر كبير من التمييز، وتصبح الدول الأعضاء أكثر اندماجا مما كانت علية في "الاتحاد الجمركي"، حيث يتضمن علاوة عن إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، حرية انتقال عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابهما من مكان للآخر بين الدول الأعضاء، مما يحقق زيادة في عوائد هذه العوامل أكثر مما يحققه "الاتحاد الجمركي".

وهكذا فالسوق المشتركة أكثر قدرة على تطوير اقتصادات البلدان الأعضاء، وزيادة المصالح المشتركة بين هذه الدول عن الاتحاد الجمركي. وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، ومن الأمثلة على ذلك السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة.

وفي ظل "السوق المشتركة" يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية والنقدية والاجتماعية درجة كبيرة من الأهمية، إذ تصبح ضرورية لأسواق السلع وعوامل الإنتاج، وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققه في الواقع وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحده اقتصادية وسياسية كاملة.

5.2. الاتحاد الاقتصادي:

هذه المرحلة تعلو مرحلة "السوق المشتركة"، حيث أنه وبالإضافة الى الاجراءات المحققة سابقا، فإن هذه المرحلة بصدد شمولها الاجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والنقدية.

ففيما تعلق بالسياسات الاقتصادية، يمكن القول إن الهدف الرئيسي من التكامل هو زيادة الرفاهية، ويجري بذلك تقييم السياسات البديلة على أساس ما تسهم به في زيادة الرفاهية سواء في الاقتصاد الوطني أو بالنسبة الى المنطقة المتكاملة، وبناء عليه فإن ثمة إمكانية استخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية الاقليمية من اجل بلوغ هذا الهدف، ويمكن أن نميز بين نوعين من التدابير التي تتضمنها **السياسة الاقتصادية** الاقليمية:

- تشجيع هجرة العمل؛
- المساعدات التي تقدمها الحكومة من أجل دعم الصناعة.

أما من ناحية **السياسات الاجتماعية**، فتركز على مجالات ثلاث:

- مجال التنسيق بين مستويات الأجور في المنطقة التكاملية؛
- مجال تنسيق ساعات العمل ومعدلات الاجر عن العمل الإضافي؛
- مجال التسوية في الأجر بين الرجال والنساء.

ومن حيث **السياسات المالية**، وهي تتمثل في الادوات التي يمكن أن تستخدمها الحكومة للتأثير على مستوى توازن الدخل والناتج لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وذلك من خلال مكونات الموازنة المتمثلة في (الضرائب، الانفاق، والتحويلات)، وقد تكون هذه السياسة توسعية أو تقييدية حسب الأهداف المراد تحقيقها.

وعلى مستوى **السياسات النقدية**، تعبر عن الاجراءات اللازمة والتي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود او التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، ويمكن لهذه السياسة ان تكون تقييدية، بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم أو رفع سعر الصرف.

كما يمكن ن تكون تحفيزية، وتسعى الى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا للاستثمار ومنه نمو الناتج الخام.

6.2. الاتحاد النقدي:

ويعرف " فريدز ماكلوب" اصطلاح "الاتحاد النقدي" على أنه عبارة عن اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال **عملة مشتركة** محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ومن وجهة نظر "ماكلوب" فإن التكامل النقدي يعد من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ويمكن ملاحظة ارتباط نتيجتين هامتين بعملية الإتحاد النقدي:

- تتعلق النتيجة الأولى: بضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مسؤولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة.
- النتيجة الثانية: فتتعلق بفكرة الرقابة على الصرف، حيث أن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى لا يمكن أن يتم داخل منطقة موحدة نقديا وبالتالي تختفي كل صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة.

المحاضرة الثانية:
تدابير "تيسير التجارة" وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي الإقليمي

أصبح "تيسير التجارة" عاملاً هاماً للتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية للدول. ويُعزى ذلك إلى أثره على القدرة التنافسية والاندماج في الأسواق، وإلى أهميته المتنامية في اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وقد اكتسب خلال العقد المنصرم أهمية أكبر في خُطط السياسة الدولية، حيث أصبح جزءاً مفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وقد حققت الدول خلال العقود القليلة المنصرمة تقدماً ملحوظاً في خفض الرسوم الجمركية وتفكيك نظم المحاصصة ...الخ، ما زاد من حجم التجارة الدولية وأصبحت أكثر عالمية، وأصبح في مقدور الاقتصادات النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال الوصول إلى سلاسل الإمداد بكل سهولة والانخراط في منظومة الصناعة العالمية.

كما أن تجزئة عمليات الإنتاج على نطاق العالم، مع آخر ما تُوصّل إليه من الأساليب اللوجستية، ونشوء الأعمال الالكترونية، جعل الشركات تعتمد أكثر فأكثر على حركة السلع بكفاءة، وسرعة، وموثوقية. وقد أظهرت هذه التطورات الحاجة إدارة أكثر كفاءة للتعاملات التجارية، بيد أن عدم الشفافية بشأن النظم واللوائح، وعمليات التخليص الطويلة والزائدة عن الحد، وكثرة المستندات المطلوبة بأشكالها العديدة، وعناصر بياناتها المختلفة تؤدي مجتمعةً إلى زيادة كلفة المعاملات التجارية وأمدها.

ويُنظر اليوم إلى تلكم الحواجز على أنها أكثر إعاقة للتجارة مما تفعل الرسوم الجمركية ونظم الحصص. فهي تجعل الحدود بين الدول "سميكة". ولذا، أضحى من المهم أكثر من أي وقت مضى تحقيق تيسير التجارة عن طريق الفاعلية والكفاءة الإدارية، وخفض التكاليف، وتقصير وقت وصول السلع إلى الأسواق، وزيادة القدرة على التنبؤ بما سيحدث في التجارة العالمية.

1. تعريف "تيسير التجارة":

إن الهدف الأول لتيسير التجارة هو المساعدة على جعل التجارة عبر الحدود أكثر سرعة وأقل كلفة، مع ضمان أمنها وسلامتها. مع التركيز على المسائل الرسمية، والإجراءات، وما يتصل بها من تبادل المعلومات والمستندات بين مختلف الشركاء في سلسلة الإمداد.

أما بالنسبة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الالكترونية، فإن تيسير التجارة يعني: تبسيط، وتوحيد الإجراءات، وتدفقات المعلومات ذات الصلة اللازمة لنقل السلع من البائع إلى المشترى وسداد قيمتها.

ومثل هذا التعريف لا يعني أن التحريك المادي للسلع هو الأمر المهم في سلسلة الإمداد فحسب، وإنما يعني أيضاً تدفق المعلومات ذات الصلة بالعملية. كما يتضمن أيضاً كل الوكالات

الحكومية التي يتعلق عملها بعبور السلع، والكيانات التجارية المختلفة التي تقوم بالأعمال وتحريك السلع. ويتفق هذا مع المناقشات الجارية حالياً في منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

2. أهمية "تيسير التجارة":

هناك مكاسب كبيرة محتملة من "تيسير التجارة" لكل من الحكومات ومجتمعات الأعمال.

فالكيانات الحكومية ستكسب من حيث ازدياد حصيلة الضريبة التجارية، والاستخدام الأمثل للموارد، والامتثال المتنامي للقوانين والنظم التجارية. فتوفير الخدمات العامة على نحو أكثر فاعلية وشفافية سيمكّن من المحافظة على مستويات عالية من الأمن والرقابة الحكومية، ويقلل، في الوقت نفسه من الفساد وهوما سيكسب لمتعامل الاقتصادي من حيث ازدياد القدرة على التنبؤ بما قد يحدث وبفضل سرعة العمليات، وانخفاض تكاليف المعاملات التجارية، وستصبح الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق. أما بالنسبة للدولة ككل، فإن خفض حالات التأخير غير الضروري، وتقليل التكاليف من شأنهما اجتذاب الاستثمارات، ودعم النمو وايجاد فرص العمل.

وتدابير تيسير التجارة، ستفيد الدول النامية بصفة خاصة، حيث كثيراً ما يستغرق تصدير السلع ثلاثة أضعاف المدة التي يستغرقها في الدول المتقدمة، أما الصادرات من الدول النامية، فتتطلب ما يقارب ضعفي المستندات وستة أضعاف التوقيعات مقارنة بالدول المتقدمة.

وبرغم أن تنفيذ برامج إصلاح لتيسير التجارة فيه كلفة، فإن هناك فرص كبيرة لتحقيق المكاسب، وهي المكاسب التي أثبتتها دراسات وتقارير عديدة، وبخاصة تلك الصادرة من البنك الدولي ، ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي .

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، يُنظر إلى الآثار الايجابية على بيئة المعاملات التجارية وأحجام التجارة، فكلما استلزم تجهيز السلع للاستيراد أو التصدير يوماً إضافياً، انخفض حجم التجارة بنحو 4.5% وفق حسابات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي العام 2011.

3. مبادئ "تيسير التجارة":

تتمثل المبادئ الأساسية لتيسير التجارة في الشفافية، والتبسيط، والتناسق، وتوحيد المعايير.

الشكل 2: مبادئ تيسير التجارة

المصدر: من إعداد الباحث

3. 1. الشفافية:

داخل الحكومة تعزز الانفتاح ومساءلة الحكومات والإدارات عن الأفعال. وهي تستلزم الإفصاح عن المعلومات على نحو يمكِّن الجمهور من الاطلاع عليها بيسر واستخدامها. وقد تتضمن هذه المعلومات القوانين، واللوائح، والقرارات الإدارية ذات الصبغة العامة، والميزانيات، والقرارات المتعلقة بالمشتريات، والاجتماعات. كما ينبغي نشر المعلومات القانونية وبثها، إن أمكن، قبل تطبيقها للسماح للأطراف المعنية بالإحاطة بها وإجراء التغييرات الضرورية وفقاً لها. علاوة على ذلك، يجب دعوة أصحاب المصلحة المعنيين والجمهور للمشاركة في العملية التشريعية بآرائهم ووجهات نظرهم في القوانين المقترحة قبل نفاذها.

3. 2. التبسيط:

هو إزالة كل العناصر غير الضرورية والازدواجية في رسميات، وعمليات، وإجراءات التجارة. وينبغي أن يتم ذلك بناءً على الوضع القائم الساري حالياً.

3. 3. التناسق:

هو جعل الإجراءات، والعمليات، والمستندات الوطنية متسقة مع الأعراف والمعايير والممارسات الدولية. ويمكن أن يتأتى ذلك من تبني وتنفيذ نفس معايير الدول الشريكة، إما كجزء من عملية اندماج إقليمية، أو نتيجة لقرارات يتخذها القائمون على الأعمال.

3. 4. توحيد المعايير:

هو عمليات استحداث أنساق للممارسات، والإجراءات، والمستندات والمعلومات التي اتفقت عليها مختلف الأطراف. وتستخدم المعايير من ثمّ لجعل الممارسات، والأساليب متسقة ومتناغمة في نهاية المطاف.

4. "تيسير التجارة" منظور "سلسلة الإمداد":

غالباً ما تركز الأنشطة التي تُطور وتُنفذ تحت مظلة تيسير التجارة على إدارات الجمارك، ولكن على الرغم من أن الجمارك تُعدُّ عنصراً أساسياً في تيسير التجارة، فإن التركيز على هذه الوكالات وعملياتها ليس كافياً بمفرده. لذا، يتعيَّن أن يتضمن تيسير التجارة البيئة التجارية بأسرها، والفاعلين فيها، والعمليات المرتبطة بالمعاملة. ويجب تبني منظور دولي في سلسلة الإمدادات.

وتتضمن سلسلة الإمداد كل الأنشطة اللازمة لإنتاج السلع وتوزيعها إلى المستهلك في خاتمة المطاف. وتشمل هذه الأنشطة شراء المواد الخام، والتحضير للنقل، وطلب رخصة التوريد، وإعداد المستندات للتخليص الجمركي، والتخليص، والسداد، وتسليم البضاعة للمستهلك. وتشمل سلسلة الإمداد طرفين، على الأقل، وهما البائع والمشتري. ولكن في الواقع تتضمن سلسلة الإمداد كثيراً من الأطراف المختلفة. وقد تشمل هذه الأطراف تجار القطاع

الخاص، والمشـتغلين في النقل، ووسـطاء الخدمات، والأجهزة الرقابية من القطاع العام. فالأخذ بمنظور سـلسـلة الإمداد ييسّـر فهم كل العمليات الممكن حدوثها، والعلاقات المتداخلة بينها. كما أنه يوفر إطاراً للربط المنطقي بين مختلف المشتغلين، والإجراءات، والمتطلبات بحيث تنشأ صورة واحدة للبيئة الخارجية. وبتأكيد الاعتماد المتبادل بين الأطراف والعناصر، تتضح ضرورة إدخال التحسـينات على طول السـلسـلة لأن التغييرات في مجال واحد يمكن ابطالها بالفشـل في مجالات أخرى. هناك أنواع كثيرة من سـلاسـل الإمداد. ولذا يتطلب العمل من منظور سـلسـلة الإمداد اسـتخدام نسـق نظري يبسـط تعقيدها ويمكن اسـتعماله نموذجاً مرجعياً. فنموذج الشـراء – الشحن – السداد الذي أعده مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الالكترونية مثال على مثل هذا النموذج. وهذا النموذج يقدم سـلسـلة الإمداد كدورات متتابعة يمكن تصـنيفها إلى مجالات واسعة هي الشراء/الشحن/السداد. ويظهر الشكل ادناه استخدام هذه الأسلوب، حيث يشـمل كل مجال من المجالات الواسـعة الأنشـطة الرئيسـة مثل: أعمال "تأمين الشـحنة" لخطوة "الإعداد للتصـدير" الواردة في مجال "الشـحن". ويمكن اسـتخدام النموذج بعدة طرق لفهم العمليات والجهات المشـتغلة فيها، على سـبيل المثال، وذلك بهدف المسـاعدة في تحديد نطاق مشروع بعينه، والتعرف على الأثر الذي تحدثه مبادرات وأدوات معينة لتيسير التجارة.

الشكل 3: تيسير التجارة من منظور سلسلة الإمداد

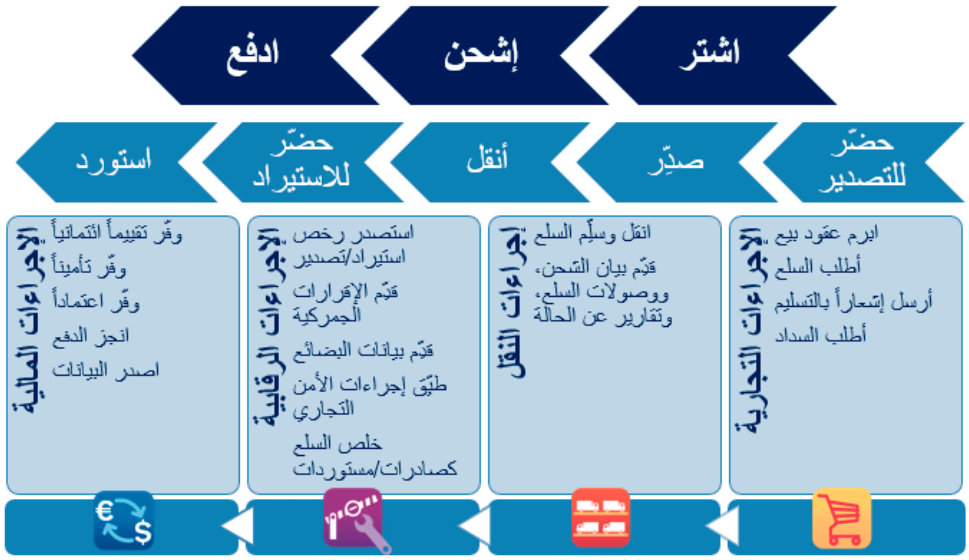

المصدر: من إعداد الباحث

5. تنفيذ تدابير "تيسير التجارة":

تتم مناقشـة تيسـير التجارة على ثلاثة مسـتويات: المسـتوى الوطني، والإقليمي، والدولي. فعلى المستوى الوطني، يتمثل تيسير التجارة في عملية إصلاح تتطلب دعماً سياسياً قوياً، وتشمل أنواعاً مختلفة من التدخلات، والأنشطة يمكن تصنيفها في الفئات التالية:

- الإصلاحات التشريعية الهادفة لتحقيق إطار قانوني يتصف بالوضوح والدقة والشفافية

- التطوير المؤسسي، والمشاورات مع القطاع الخاص، ، والتعاون بين الوكالات.
- إنشاء البنيات الأساسية للمعالجة الالكترونية لمستندات التجارة وتبادل البيانات بما يشمل نظم تكنولوجيا المعلومات وتحديثها.
- التغييرات في عمليات الأعمال التجارية وإجراءاتها.
- بناء القدرات للمديرين والموظفين المسؤولين عن التنفيذ.

قد يُغطي برنامج الإصلاح والتحديث إدارة واحدة فقط، كالجمارك مثلاً، أو قد يُغطي أكثر من كيان حكومي لا سيما عندما يُعالج البرنامج مسألة تنسيق إدارة الحدود بين جميع الكيانات الحكومية وتنفيذ نظام النافذة الواحدة .وفي كافة الأحوال، ينبغي لبرنامج الإصلاح والتحديث إشراك القطاع الخاص منذ البداية، لأنَّ مثل هذه البرامج يجب أن تدعم مجتمع الأعمال وتُحسِّن من إجمالي قدرة الدولة على التنافس. ومن أجل ضمان توجيه الشركات بشكل صحيح وإعلام القطاع الخاص بشأن التغيير، يحتاج الأمر إلى دورات تدريب واستثمارات في هذا المجال، ويُعتبر التشاور والتعاون الرسمي المنتظم أساسياً لا غنى عنه.

لكل دولة من الدول النامية، التي وصلت إلى مراحل مختلفة من التنمية، أولوياتها الوطنية الخاصة وتعمل ضمن بيئات قانونية وإدارية مختلفة. وتُملي هذه الأسباب على الدول أن تُحدد تدابير تيسير التجارة التي تنوي تنفيذها، ونطاق كل منها، والترتيب المُتبع عند تنفيذها. وتُشكل هذه الأجندة وعملية تحديد الأولويات جزءاً من العملية السياسية التي تبدأ بتقييم أولي شامل للاحتياجات، يتبعه عملية تحليل لخيارات وحلول التنفيذ، ويؤدي إلى تخطيط ومراقبة وتقييم عملية التنفيذ الفعلي لبرنامج الإصلاح والتحديث. وتساعد مؤشرات تيسير التجارة في إدارة عملية الإصلاح

6. مؤشرات قياس "تيسير التجارة":

ما انفكت الدول تحاول قياس "تيسير التجارة" كجزء من تصميم سياساتها الاستراتيجية. ويكمن الهدف الأساسي لهذا القياس في مقارنة الأداء الذاتي وأساليب العمل مع أداء وأساليب عمل المنافسين/قادة المجال، أو مع الممارسات المُثلى بغرض تحديد مستويات الأداء المراد تحقيقها. وتحتاج عملية قياس الأداء إلى استخدام مؤشرات تصف مستوى تيسير التجارة ووجوده فعلياً على صعيد قُطري.

وتُستخدم مؤشرات "تيسير التجارة" أيضاً في تقييم الوضع القائم بغرض التعرّف على المشكلات والعوائق الخانقة وتحديد مواضعها، أو قياس الأداء ضمن وضع يخضع لمراقبة مستمرة، أو تقييم مشروع محدد يتمتع بمؤشرات تتيح تقييم تحقيق الأهداف والغايات من عدمه. ويتوفر لدول كثيرة نطاق من المؤشرات ومجموعات البيانات الخاصة بتيسير التجارة. ولكنَّ اختيار المؤشرات المناسبة يعتمد على الاستخدام المراد. حيث يمكن التفريق بين المؤشرات المستخدمة لأغراض قياس الأداء، أو لتحليل الوضع، أو تقييم الأداء وقياسه. ويتمثل الفارق بين

هـذه المؤشـرات في مسـتوى التقييم وتفاصـيله إضـافة إلى تعريف البيانـات والمصـادر. ونظراً لتمتع موضـوع التجارة بأبعاد متعددة، يجب الأخذ بالحسـبان مجموعة من التأثيرات المناسـبة لقياس مسـتوى تيسـير التجارة ووجوده. قد تتجلى مظاهر تيسـير التجارة في تأثيرات متنوعة مثل انخفاض حالات التأخير على المعابر الحدودية، أو تحسُّن عملية استهداف الشحنات ذات المخاطر، أو ارتفاع إنتاجية الموظفين، أو تعبئة المستندات على الإنترنت.

إذا، مؤشـرات تيسـير التجارة هي مؤشـرات تصـف جوانب مختلفة من تيسـير التجارة وتفسّرها. وتميل أكثر المؤشرات استخداماً إلى التركيز على الجوانب التالية:

- الزمن اللازم لإتمام إجراءات أو عمليات رئيسـية، مثل الافراج عن السـلع على المراكز الحدودية؛
- التكاليف، التي عادة ما تأتي على هيئة تكاليف نقل أو شحن؛
- عدد المستندات، مثل المستندات المطلوبة لتخليص السلع؛
- توافر البنى التحتية اللازمة للنقل وخدماته؛
- انتشار حكم القانون أو مستوى الفساد.

تتوفر لتلكم المؤشرات مصادر بيانات وأساليب جَمْع مختلفة. وفيما أدناه لمحة مختصرة عن مصادر البيانات وأساليب جمعها.

- مزاولة الأعمال/ التجارة عبر الحدود المنظمة المسـؤولة، الصـادر عن: مؤسـسـة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي(IFC) وتقيس عدد المسـتندات والفترة والتكاليف اللازمة لاستيراد وتصدير شحنة بحجم حاوية 20 قدما.

  إنَّ مؤشـر المتاجرة عبر الحدود هو مؤشـر مُرَكب يستند إلى البيانات الناتجة عن الدراسـات الاسـتقصـائية المُنفذة في جميع أرجاء العالم. حيث تُنشـر تصـنيف الدول والنقاط التي حققتها سـنوياً منذ عام 2004، ولكن لا يمكن المقارنة بين نتائج جميع السـنوات بسـبب التغير الذي طرأ على أسـلوب جمع البيانات. وهي متوفرة على الإنترنت على الرابط التاليwww.doingbusiness.org

- مؤشـر الأداء اللوجسـتي: الصـادر عن دائرة التجارة الدولية لدى البنك الدولي. يقيس توفر ونوعية اللوجسـتيات وخدمات النقل الرئيسـية، والخدمات الحكومية. وهو مؤشـر مُركب يستند إلى بيانات موضـوعية تؤخذ من الدراسـات الاسـتقصـائية المنفذة بشـأن المُشـغلين في جميع أنحاء العالم. وينشـر البنك الدولي تقريراً سـنوياً حول تصـنيف الدول والنقاط التي أحرزتها. ويحرص البنك الدولي منذ عام 2009، على توفير جميع هذه البيانات وتصنيف الدول على شبكة الإنترنت.

- مؤشرات البنك الدولي بشأن الحوكمة(WGI) تُلخص الآراء المتعلقة بنوعية الحوكمة، وهي تقيس كل من: 1) التعبير والمسائلة، 2) الاستقرار السياسي ونبذ العنف، 3) فاعلية الحكومة، 4) نوعية الأنظمة والقوانين، 5) حكم القانون، 6) ضبط الفساد.

  وأحياناً، يُستخدم مؤشرا "حكم القانون" و "ضبط الفساد" في سياق تيسير التجارة بهدف تقييم انتشار حكم القانون.

  والمؤشرات أعلاه، هي مؤشرات مُركبة مأخوذة من مصادر بيانات ومؤشرات متعددة جمعتها مؤسسات مختلفة. ويوفر البنك الدولي على الإنترنت جميع هذه البيانات وتصنيف الدول منذ عام 1996.
- تقرير "لمحة عن الحوكمة" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتحديداً مديرية الحوكمة العامة والتنمية الإقليمية. ويقيس الإطار السياسي والمؤسسي للحكومة إضافة إلى عائداتها ونفقاتها وفرص العمل والتعويض.

  ويجمع التقرير 60 مؤشراً منها مؤشرين يعكسان جانبين من الجوانب المتعلقة بتيسير التجارة، وهما الإفصاح عن المعلومات والوصول إلى المعلومات. وتُجمع البيانات اللازمة لإعداد التقرير عن طريق الدراسات الاستقصائية التي تُنفذها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتقتصر هذه البيانات على الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بصفة مراقب في المنظمة. كما توفر المنظمة هذه البيانات وتصنيف الدول على موقعها الإليكتروني.
- الدراسات الاستقصائية لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بشأن حوكمة الطرقات، والتي تصدر عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) ومركز التجارة لغرب إفريقيا.

  وتنشر هذه الدراسات الاستقصائية بيانات حول نقاط التفتيش، والرشاوي، وحالات التأخير على ممرات النقل الرئيسية في غرب إفريقيا. وتُستقى البيانات من مسوحات السائقين ومُشغلي النقل، وتُحدّث كل ربع سنة، وهي متوفرة على الرابط التالي http://www.watradehub.com .

المحاضرة الثالثة:
" سلاسل القيمة العالمية " والتكامل الإقليمي

في المنتدى العالمي "لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصـادية OECD" حول التجارة الذي عقد في 4 نوفمبر 2014 وصف "ريتشارد بلدوين" أستاذ الاقتصاد الدولي التحول الذي عرفته التجارة الدولية ما بين القرن 20 والقرن 21 بقوله: "انتقلنا من تجارة تساعد على «بيع» السلع والخدمات إلى تجارة تساعد على صناعة السلع والخدمات."

1. البناء المفاهيمي لسلاسل القيمة العالمية:

"سـلاسـل القيمة العالمية"، مفهوم حديث وصـيغة جديدة للتجارة الدولية تقوم بموجبها عدة بلدان بالاشتراك في انتاج السلع والخدمات حيث تكتسي المزايا النسبية والمطلقة ووفرة وندرة عناصر الإنتاج دورا هاما في التوزّع الجغرافي لأنشطة الإنتاج في إطار "سلاسل القيمة" ويُمثل كل اقتصـاد أو صـناعة (حلقة) في سـلسـلة انتاج دولية تقوم على التبادل في السـلع والمنتجات الوسيطة. وتعود القيمة المضافة على طول هذه السلسلة إلى عوامل الإنتاج.

ويعتبر "بورتر" أول من وضع أسس تحليل "سلسلة القيمة"، حيث قام بتقسيم الأنشطة التي تخلق القيمة إلى أنشطة أساسية وأخرى داعمة تشمل الأولى الامدادات، الإنتاج، التسويق والخدمات المرافقة، وتضـم الثانية التموين، البحث والتطوير، إدارة الموارد البشـرية والبنية التحتية للمؤسسة

فقد تقوم الشركة بهدف تقليل التكاليف بالاستعانة بمصادر خارجية لتزويدها بالمدخلات اللازمة لعملية الإنتاج سـواء كانوا موردين من داخل أقاليم البلد أو موردين أجانب، أو نقل أنشـطة التركيب وتجميع المنتجات النهائية للخارج. كما يمكن للشـركات تحقيق التكامل الرأسـي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء مع أنشطة "المنبع" أو أنشطة "المصب":

فالأول يتم عن طريق التكامل الخلفي (*Backward integration*) ويحدث عندما تقوم شركة بإنتاج ما تحتاجه من مواد أولية لازمة لعملية الإنتاج كقيام شركة لتصنيع المواد الغذائية بامتلاك عدد من المزارع لزارعة ما تحتاجه من مدخلات.

وأما الثاني، فيكون عن طريق التكامل الأمامي (*Foreward integration*) وذلك عندما تتجه الشـركة نحو مراحل الإنتاج النهائية كقيام شـركة اسـتخراج البترول بامتلاك مصـانع لتكرير البترول لاستخلاص مكوناته من بنزين وكيروزين...الخ

إن تجزئة "سـلاسـل القيمة" سـاهمت فيه عدة عوامل أحدها رغبة المؤسـسـة في تحقيق مكاسـب في الكفاءة، فزيادة المنافسـة في الأسـواق المحلية والدولية حتم على المؤسـسـات زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف، والطريق لتحقيق ذلك هو التموين بالمنتجات الوسيطة عبر منتجين

أكثر كفاءة. ومن الأسباب الأخرى الوصول للأسواق الناشئة وامتلاك أصول استراتيجية تسمح للمؤسسة باستغلال المعارف الخارجية.

وتجزئة عمليات الإنتاج تعني توطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة حول العالم، وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بتجزئة عمليات الإنتاج إذا رأت أن عملية نقل هذه العمليات تحقق أرباحا أكبر، وقد ساعد التطور في وسائل النقل والاتصال على تجزئة سلسلة عمليات الإنتاج، فأصبح من الممكن صنع أي جزء من الأجزاء المكونة للسلعة في أي مكان بالعالم حيث تكون التكاليف منخفضة والأرباح مُعظمة، مع إمكانية شحن وبيع المنتجات بالسرعة المطلوبة إلى الأماكن الملائمة وفي الوقت المحدد.

ولفهم ظاهرة عولمة الإنتاج نقوم بتحليلها إلى مرحلتين الأولى تتعلق بتجزئة وتفكيك سلاسل القيمة إلى مراحل إنتاج محددة، والثانية تتعلق بالتشتت والتوزع الجغرافي لمراحل الإنتاج والذي نتج عنه سلاسل القيمة العالمية

وتعرّف "**سلاسل القيمة العالمية**" بأنها "جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدء من مرحلة التصميم مرورا بمرحلة الإنتاج وصولا إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق وأحيانا إدارة وإعادة تدوير النفايات ".

وتقوم الشركات في الدول المتقدمة بنقل جزء من أنشطتها إلى الخارج وخصوصا نحو الدول النامية، ويرجع جزء من تحقيق الأرباح جراء التقسيم الدولي لمراحل الإنتاج، للاختلافات في تكاليف عوامل الإنتاج بين مختلف الدول، فالفروقات الشاسعة في أجور العمالة غير الماهرة بين الدول المتقدمة والنامية جعل من تجزئة مراحل عملية الإنتاج دوليا أمرا مربحا، وهو ما يتناسب مع نظرية عوامل الانتاج "لهكشر-أولين" حيث تتخصص كل دولة في انتاج وتصدير السلع التي تستخدم فيها عوامل إنتاج وفيرة لديها، وعلى هذا الأساس تتخصص الاقتصادات النامية والتي تتميز بوفرة نسبية في العمالة غير الماهرة بإنتاج وتصدير منتجات كثيفة العمالة غير الماهرة، أي التجميع النهائي للمنتجات، وبالمثل فإن الدول كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة تتخصص في تصدير المنتجات الوسيطة، وأعمال التصميم والبحث والتطوير.

من هنا فإن "الميزة النسبية" وثيقة الصلة بإنشاء سلاسل القيمة العالمية، فاختيار موقع الإنتاج يدور حول الكفاءة أي وضع كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الموقع الأفضل من ناحية التكلفة، ومقارنة تكاليف الإنتاج مع تكاليف نقل النشاط إلى الخارج، وتشمل الأولى تكاليف الأجور، الحوافز والاعانات، التكنولوجيا ورأس المال، أما الثانية فتضم تكاليف نقل النشاط ومخاطره. وقد قامت شركات في دول كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة بنقل الأنشطة كثيفة العمالة غير الماهرة إلى الدول المجاورة لها طالما أن الميزة التي تحصل عليها تفوق التكاليف المرتبطة بنقل النشاط للخارج.

وعلى ذلك فإنّ مفهوم "التخصص" الذي ارتكزت عليه نظرية "ريكاردو" وغيرها من نظريات التجارة الدولية بحسب مداخلها، لم يعد يرتكز على "التوازن العام" للمزايا النسبية للبلدان في إنتاج السلع النهائية، ولكن على الميزة النسبية لـــ "المهام" التي يقوم بها البلد في مرحلة ما من سلاسل القيمة العالمية.

2. منحنى "الابتسامة":

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، حيث يُشير "منحنى الابتسامة" (*Smily Curve*)، إلى أن هذه العلاقة تأخذ شكل U، حيث أن أنشطة المنبع (*upstream*) (البحث والتطوير، التصميم...)، إلى جانب أنشطة المصب (*downstream*) (العلامة التجارية، التسويق...) تشكل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية، في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة أي تصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة.

ويوضح منحنى "الابتسامة" كيفية تحقيق القيمة المضافة، ويستخدم في الفصل بين الأنشطة عالية القيمة المضافة والأنشطة منخفضة القيمة المضافة، وتقوم معظم الشركات الدولية باختيار مواقع التصميم والتسويق في اقتصاديات متقدمة والتجميع في الاقتصاديات الناشئة، إلا أنه هناك اتجاه نحو تغيير توزيع المهام دوليا، حيث بدأت الشركات في الاقتصادات الناشئة تلحق بالركب فيما يتعلق بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والتي شهدت انتشار مكاتب الاستشارات في مجال الأعمال وانتعاش التجارة الالكترونية خاصة في دول جنوب شرق آسيا، الصين، الهند، البرازيل، ودول من الشرق الأوسط ومن بينها المملكة العربية السعودية، وبدأت الشركات تنقل أنشطتها ذات القيمة المضافة العالية باتجاهها

الشكل 4: منحنى الابتسامة

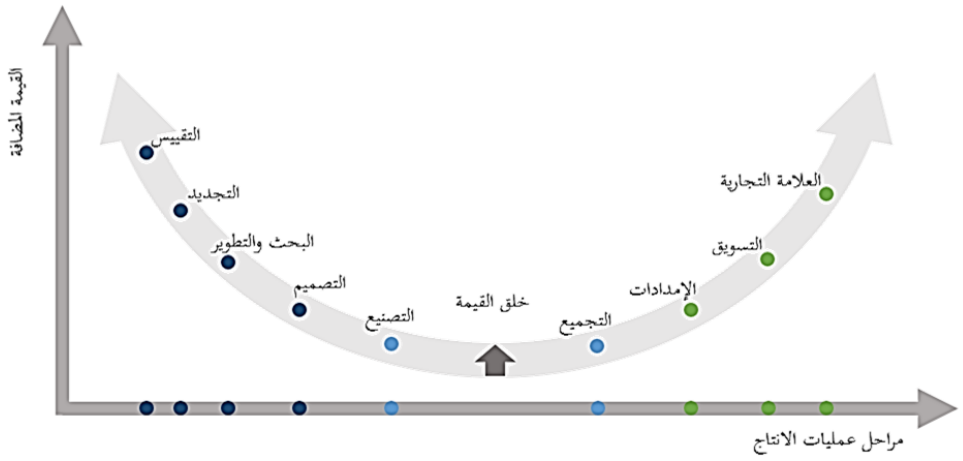

***Source**: World Economic Forum, **the shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy,** 2012, p 21.*
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GAC_GlobalTradeSystem_Report_2012.pdf

كما أن "سلاسل القيمة" لا تتوزع عالميا بشكل متساوٍ بل تميل للتركّز حول ما أسماه "بلدوين" بمصنع أمريكا الشمالية ومركزه الولايات المتحدة، ومصنع أوروبا ومركزه ألمانيا، ومصنع آسيا وتتوسطه اليابان. لأن "الروابط الإقليمية" في سلاسل القيمة أهم من "الروابط العالمية"، ولهذا ظلت دول كثيرة لا سيما في إفريقيا وأمريكيا اللاتينية بعيدة عن المشاركة في سلاسل القيمة، ورغم ذلك فإن جغرافيا "سلاسل القيمة" ليست ثابتة فالصين مثلا عملت لسنوات كمركز تجميع وتجهيز السلع المصنعة لكن مع ارتفاع تكاليف اليد العاملة الصينية قامت بنقل هذه الأنشطة إلى بلدان أقل تكلفة كفيتنام، كمبوديا والمكسيك وهذا يوفر فرصا للبلدان النامية الأخرى للمشاركة في "سلاسل القيمة".

ورغم أن موقع كل دولة في "سلسلة القيمة" من حيث مراحل الإنتاج يرتبط عادة مع ميزته النسبية، فالبلدان النامية تنجز المهام منخفضة القيمة المضافة التي تعتمد على العمالة غير الماهرة، والدول المتقدمة تنجز المهام كثيفة رأس المال والمهارة، والتي تستأثر بمعظم القيمة المضافة، وبالرغم من أن المزايا النسبية هي "هبات طبيعية" إلا أن في الاقتصادات الحديثة أضحت المزايا النسبية من صنع الانسان، لذلك من الممكن لدولة ما لديها ميزة نسبية في المهام كثيفة العمالة غير الماهرة أن تمتلك مستقبلا ميزة نسبية في المهام كثيفة التكنولوجيا، ارتباطا بظاهرة "الميزة النسبية الديناميكية"، وتجدر الإشارة إلى أن التحول في الميزة النسبية غالبا ما تشكّله السياسات الحكومية والقرارات التجارية

فمثلا دولة كوريا التي تبنت خلال الستينات سياسة التصنيع لأجل التصدير من خلال التركيز على الصناعات الخفيفة كثيفة اليد العاملة، اتجهت في سنوات السبعينات إلى الصناعات البتروكيماوية والصناعات الثقيلة ذات القيمة المضافة العالية وإقامة التكتلات الصناعية، وفي سنوات الثمانينات وبسبب النمو البطيء لصناعات التصدير وعجزها عن المنافسة الدولية تم تبني خطة جديدة تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الالكترونيات والآلات القادرة على مواجهة المنافسة والانفاق على البحث والتطوير، وقد لعبت الحكومة دورا كبيرا في توجيه سياسات التنمية

ويمكن للشركات المحلية في البلدان التي تقوم بعمليات التجميع الاستفادة من التعرض للتكنولوجيا الجديدة التي تستخدمها الشركات الأجنبية أو من تحسن بيئة الأعمال المصاحب للاستثمار الأجنبي، وقد تمكنت عدة دول نامية من الاستفادة من هذه الأنشطة والتحول تدريجيا الى المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية من خلال إضافة قيمة حقيقية على المدخلات الوسيطة، وحققت نموا بوتيرة سريعة نسبيا

وهكذا نجد أنه هناك إمكانية للارتقاء في سلسلة القيمة من خلال الانتقال نحو أنشطة "المنبع" أو "المصب" ذات القيمة المضافة الأعلى.

3. الروابط الإقليمية و"سلاسل القيمة العالمية":

هناك اختلافات بين المناطق من حيث ميلها للتجارة في المدخلات الوسيطة، وما إذا كانت مبادلاتها التجارية داخل أو خارج المنطقة، وفي التقييم البيئي الاستراتيجي كان التكامل الإقليمي الأعمق وتزايد التجارة البينية هما القوة الدافعة التي أتاحت للبلدان أن تتخصص وتهيئ ظروفا مواتية للتجارة في السلع الوسيطة داخل المنطقة. وتُقدّر المدخلات الوسيطة من داخل المنطقة لدول شرق آسيا بأكثر من 30%، وهذه النسبة أقل بكثير في منطقة جنوب آسيا (أقل من 7%). كما أن اتفاقيات التجارة الحرة لها تأثير أكبر على التدفقات التجارية للسلع الوسيطة في قطاعات التصنيع مقارنة بتدفقات التجارة الاجمالية، ويكون الأثر أكبر عندما يكون الاتفاق ذو طابع إقليمي، ويشير ذلك إلى أن الانخراط في اتفاقيات التجارة الإقليمية قد يكون عنصرا ضروريا لمواصلة تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

كما تشير الدلائل إلى أن التكامل الإقليمي يمكن أن يكون قوة دافعة للنمو والتقارب في الدخل، ففي أوروبا مثلا يسرت السوق الموحدة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من الاقتصادات المرتفعة إلى منخفضة النمو مما أدى إلى تسارع تقارب الدخول ومستويات المعيشة. وفي شرق آسيا أدى مزيد من التكامل إلى تطوير شبكات إنتاج إقليمية متقدمة وهو ما دعّم نموها وانتقالها من دول فقيرة متخلفة تعتمد على الزراعة، إلى أن تصبح اليوم "مصنع العالم". ويكمن جوهر هذا التكامل في الربط بين التجارة في السلع، الاستثمار في سلاسل الامداد الإقليمية، التكنولوجيا، العلاقات التجارية وخدمات البنية التحتية الفعالة لربط وتنسيق الإنتاج المشتت

وهناك عدة طرق للبلدان التي تسعى لدفع عجلة النمو من خلال الاندماج في "سلاسل القيمة العالمية"، منها الواردات التي يمكن أن تكون محركا لنمو الصادرات وسلاسل الامداد المحلية القوية والتي تمثل منصة انطلاق للاندماج على مستوى عالمي، هذا بالإضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي للبلد والسلاسل الإقليمية.

ويوجد علاقة إيجابية بين زيادة السلع الوسيطة المستوردة وزيادة الصادرات والقدرة التنافسية، ويحدث هذا الارتباط الإيجابي عبر قناتين، أولهما استخدام مجموعة أكبر تنوعا من المدخلات الوسيطة وبأسعار أكثر تنافسية، والثانية نقل التكنولوجيا المتجسدة في المنتجات المستوردة. إلا أنّ الروابط مع الاقتصاد المحلي والتي تُعبّر عنها القيمة المضافة المحلية في الطلب المحلي تعد المحدد الأكثر أهمية لنمو القيمة المضافة المحلية في الصادرات لكل من الدول المتقدمة والنامية، وتعد القيمة المضافة الأجنبية التي تستخدم في إنتاج الصادرات ثاني أهم عنصر في الاقتصادات المتقدمة والثالث في الاقتصادات الناشئة. ولا تُؤثر هذه العوامل على جميع القطاعات بالتساوي حيث تعد الروابط المحلية مع الطلب أكثر أهمية لقطاع الخدمات، في حين أن أهمية المدخلات الأجنبية هي أكثر أهمية في صادرات الصناعات التحويلية

كما هناك عامل آخر غالبا ما يتم التغاضي عنه وهو أهمية الموقع الجغرافي للبلد، خاصة ما تعلق بشركائه التجاريين ومدى قرب أو بعد البلد من أقطاب النشاط الاقتصادي بما في ذلك الأسواق. ففي معظم الاقتصاديات خصوصا النامية، أغلبية الشركات هي شركات صغيرة ومتوسطة، وتشير الدلائل إلى انخفاض احتمال المشاركة المباشرة في التجارة كلما تقلص حجم الشركة بسبب الحواجز الإضافية (تمويل أقل، انخفاض وفرات الحجم وارتفاع التكاليف الثابتة) وهذا يعكس أهمية الروابط الإقليمية وسلاسل الامداد المحلية كعوامل تمكين مهمة للاندماج في "سلاسل القيمة العالمية".

إن الذي يفسر إقليمية بعض "سلاسل القيمة" هو أن القرب الجغرافي يرتبط بانخفاض تكاليف النقل فضلا عن أن التحرير التجاري الإقليمي أحرز تقدما بوتيرة أسرع من التحرير متعدد الأطراف مما أدى إلى انخفاض الحواجز التجارية على مستوى إقليمي. كما يلعب الوقت دورا مهما في تشكيل سلاسل القيمة العالمية وهو يفسر مدى قرب بعض مراحل الإنتاج، فكل يوم إضافي في النقل يقلل الصادرات بنسبة 1% وأن الأجزاء والمكونات لديها حساسية للوقت أعلى بـ 60% من السلع الأخرى.

وتوفر إحصاءات التجارة الاجمالية دليلا على ضعف التكامل الإقليمي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وحتى عندما يحدث الاندماج يكون ذلك في الأنشطة المنخفضة القيمة المضافة، حيث تشكل صادرات الموارد الطبيعية والواردات من الأجزاء الوسيطة التي تفي بالطلب المحلي شكلا هاما من أشكال التكامل، وهو ما يجعل هذه البلدان مقيدة بمهام منخفضة القيمة أو كَمُورّد للسلع الأساسية في بداية السلسلة مع قدرة محدودة للترقية أو التنويع، وغالبا ما تكون رهينة المنافسة السعرية التي تُبقي الأجور منخفضة، أو عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (لعنة الموارد). ويتمثل الاستثناء البارز في بلدان شمال إفريقيا نظرا لموقعها الجغرافي وقربها من الأسواق الأوروبية، وهذا النمط مشابه لأمريكا اللاتينية حيث لم تظهر المكاسب إلا في الاقتصادات التي حسنت اندماجها في سلاسل القيمة لأمريكا الشمالية مثل كوستاريكا

وبرغم أهمية الروابط الإقليمية في تحسين التكامل داخل المنطقة وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية إلا أن تعدد اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات التجارية الإقليمية تعرقل الصادرات بدلا من أن تعزّزها، عن طريق زيادة تعقيد إدارة التجارة، وعموما يرتبط ارتفاع التجارة داخل المنطقة بتداخلات أقل في الاتفاقيات التجارية الإقليمية، فأوروبا التي تتمتع بأعلى مستوى من التجارة داخل المنطقة لديها أبسط بنية، في حين أن أمريكا اللاتينية وإفريقيا التي تعاني من ضعف التجارة داخل المنطقة لديها ترتيبات أكثر تعقيدا

فالاتفاقيات الثنائية مثلا تميل إلى أن تكون أكثر محدودية ويمكن التفاوض بشأنها، ورغم أن بنودها تسري على الطرفين فقط إلاّ أن تدابير مثل الحد من الأعمال الورقية عند الحدود أو إزالة الحواجز التنظيمية تكون عادة غير تمييزية وبالتالي من غير المحتمل أن تؤدي إلى تحويل

التجارة المرتبط باتفاقيات التجارة الحرة إلاّ أن عيب هذه الاتفاقيات هو أنها تؤدي إلى تكاثر اللوائح والمعايير التي تربك المتعاملين وتؤدي إلى تعقد إدارة سلاسل القيمة